



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي للفصل الاول 2025

المحتويات

1	المقدمة
8-2	القطاع الحقيقي
5-2	1. الناتج المحلي الإجمالي
8-6	2. التضخم
11-9	القطاع النقدي
10-9	1. التطوّرات النقدية
11-10	2. أدوات السياسة النقدية
17-12	تطوّرات القطاع المصرفي
12	1. القدرة الرأسمالية
13-12	2. الودائع المصرفية
15-13	3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية
16	4. الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية
17-16	5. معدل أسعار الفائدة الموزن العام على الايداع والائتمان
18	6. مبادرات البنك المركزي العراقي
23-19	القطاع المالي
22-19	1. الموازنة العامة
23-22	2. الدين العام الداخلي
27-24	القطاع الخارجي
25-24	1. حجم التجارة
27-25	2. ميزان المدفوعات
30-28	نظام المدفوعات العراقي

مقدمة:

شهد الربع الاول من عام 2025 تباطؤاً في النشاط الاقتصادي والتجارة العالمية، على الرغم من التوقعات الأولية بتحسين محدود في النمو ويرجع هذا التباطؤ إلى عدة عوامل منها تراجع الصادرات بنسبة كبيرة ، وزيادة حالة عدم اليقين في السياسات التجارية، التي أدت إلى تأجيل الشركات لقراراتها وإعادة تقييم استراتيجيات سلاسل الإمداد وبشكل عام لم يكن هناك تحسن على مستويات النشاط الاقتصادي والتجارة على المستوى العالمي.

اما على المستوى المحلي فقد شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً في مستوى النشاط الاقتصادي خلال الفصل الأول من عام 2025 قياساً بالفصل ذاته من العام السابق اذ سجل الناتج المحلي الحقيقي انخفاضاً بنسبة (3.6%).

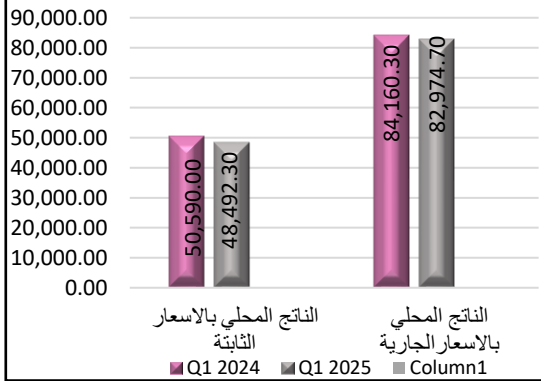
سجل معدل التضخم العام خلال الفصل الاول 2025 (2.2%).

شهد القطاع النقدي انخفاض رصيد عرض النقد (M1) و (M2) بنسبة (0.2%) و(0.5%) على التوالي، كما سجلت الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً بنسبة (10%) فيما سجل الاحتياطي الالزامي ارتفاعاً بنسبة (10.3%).

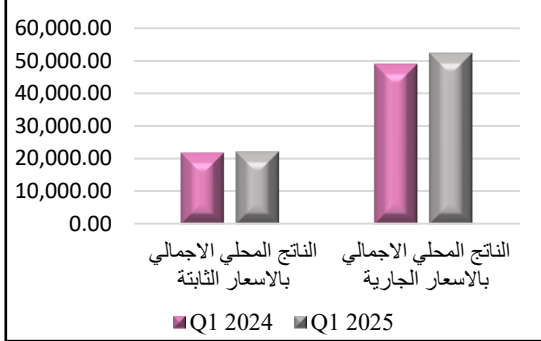
- سجلت الموازنة العامة خلال الفصل الأول من عام 2025 عجزاً قدره (0.9) ترليون دينار وجاء هذا العجز نتيجة انخفاض في جانب الإيرادات بنسبة (12.7%).
- انخفض حجم التجارة بنسبة (2.3%) نتيجة تراجع في الصادرات والاسـتـيرادات بنسبة (2.0%) و(2.7%) على التوالي.
- ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) بنسبة (1.8%)، فيما انخفضت التحويلات في نظام (C-CAH) بالدينار العراقي والدولار الامريكي بنسبة (9.4%)، (59.5%) على التوالي.
- ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (ON-US) بنسبة (12.8%)، والدولار الامريكي بنسبة (230.1%) مقارنة لذات الفصل من العام السابق، أمّا فيما يخص التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فقد ارتفعت بنسبة (108.7%).
- أمّا فيما يخص التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال فقد سجلت نمواً متواضعاً بنسبة بلغت (3.65%).

القطاع الحقيقي

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة
عدا النفط للفصل الأول عام 2025-2024 (مليار دينار)



شكل (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفصل الأول عام 2024-2023 (مليار دينار)



3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الأول 2025 بنسبة (36.7%)، فيما احتل نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية بنسبة (23.6%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن بالمرتبة الثالثة بنسبة (10.7%) فيما سجّل قطاع الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (2.2%)، وبلغت نسبة مساهمة باقي النشاطات (26.8%)، وكما موضح في الشكل (3)

1. الناتج المحلي الإجمالي

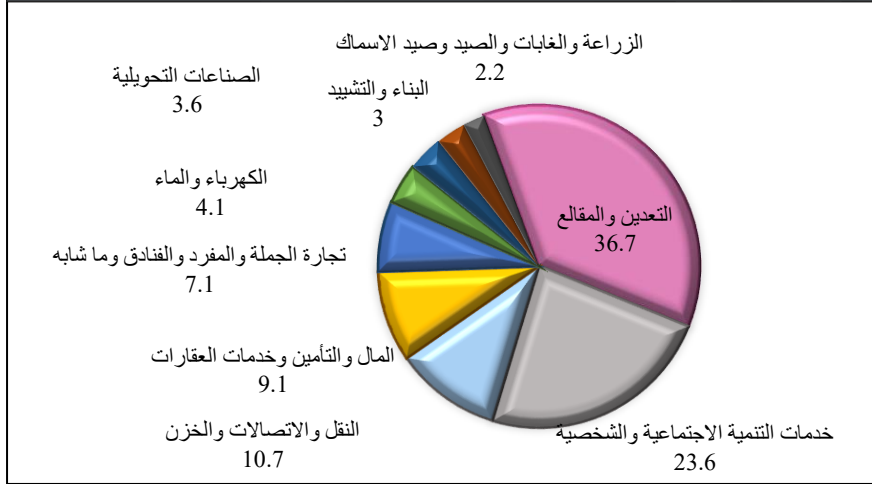
1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الأول عام 2025 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (1.4%) ليسجّل (82,974.7) مليار دينار مقابل (84,160.3) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، يعود هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (12.5%)، فيما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (6.5%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الأول من عام 2025 بنسبة (4.1%) ليلج (48,492.3) مليار دينار مقابل (50,590.0) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة (7.3%) الناجم عن انخفاض حصة الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، فيما ارتفع الناتج المحلي بدون النفط بنسبة (1.1%) نتيجة الارتفاع في كلّ من قطاع النقل والاتصالات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، المال والتأمين وخدمات العقارات، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بنسبة (8.0%)، (4.1%، 4.7%، 1.6%) على التوالي.

شكل (3) الأهمية النسبية للهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)



جدول (1) معدل النمو للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الأول عام 2025

النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %
التعدين والمقالع	-12.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	13.6
النقل والاتصالات والخزن	9.6
المال والتأمين وخدمات العقارات	6.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	5.2
الكهرباء والماء	21.3
الصناعة التحويلية	-16.7
البناء والتشييد	5.4
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	-15.9

4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت النشاطات السلعية انخفاضاً بنسبة (10.9%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي بشكل ملحوظ، فيما ارتفعت النشاطات التوزيعية بنسبة (7.0%) نتيجة ارتفاع النقل والاتصالات والخزن وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (12.6%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت

(49.5%)، فيما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (29.5%) واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة (21.0%).

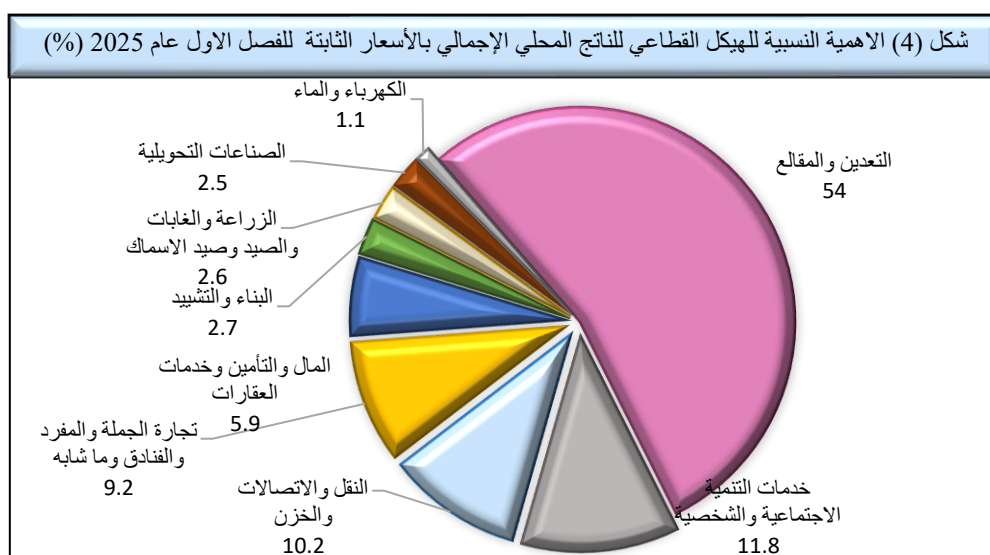
جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)				
النشاطات الاقتصادية	Q1 2024	Q1 2025	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
النشاطات السلعية	46,498,331.9	41,408,385.0	10.9-	49.5
النشاطات التوزيعية	16,397,220.6	17,543,260.6	7.0	21.0
النشاطات الخدمية	21,881,256.1	24,630,897.8	12.6	29.5
المجموع	84,776,808.6	83,582,543.4	1.4-	100.0

الثانية بنسبة (11.8%) وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن بالمرتبة الثالثة بنسبة (10.2%)، فيما سجل قطاع الكهرباء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.1%)، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (22.9%)، وكما موضح أدناه في الشكل (3).

5.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة:

شكل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الأول 2025 بنسبة (54.0%) فيما احتل قطاع التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة



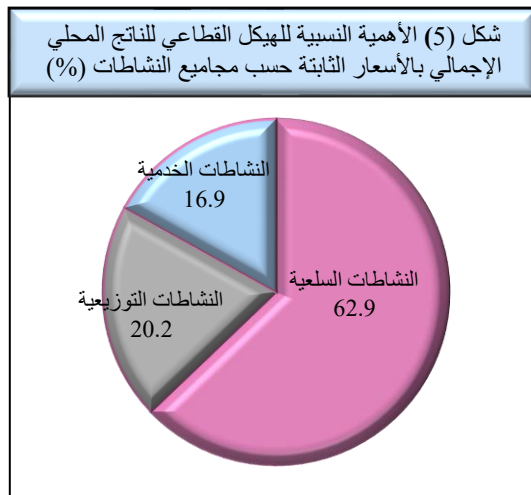
جدول (3) معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للفصل الاول عامي 2025-2024	
النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %
التعدين والمقالع	-7.3
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1.6
النقل والاتصالات والخزن	8.0
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	4.1
المال والتأمين وخدمات العقارات	4.7
البناء والتشييد	-5.7
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	-15.2
الصناعة التحويلية	-14.9
الكهرباء والماء	-0.2

ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج المحلي الاجمالي من جانب، وإلى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلاً عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط. من جانب آخر نلاحظ تراجع نسبة مساهمة ونمو القطاع الزراعي والصناعي بشكل واضح، مما يعني بقاء العراق معتمد بشكل كبير على الاستيرادات.

6.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

انخفضت النشاطات السلعية بنسبة (7.8%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي، فيما ارتفعت النشاطات التوزيعية بنسبة (5.5%) نتيجة ارتفاع نشاط النقل والاتصالات والخزن وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه.

كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (3.1%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بشقيه الحكومة العامة والخدمات الشخصية. أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (62.9%)، فيما احتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثانية بنسبة (20.2%)، كما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (16.9%) ومما سبق نلاحظ ان نشاط النفط لا يزال هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية وبالتالي تعزيز الربعية.



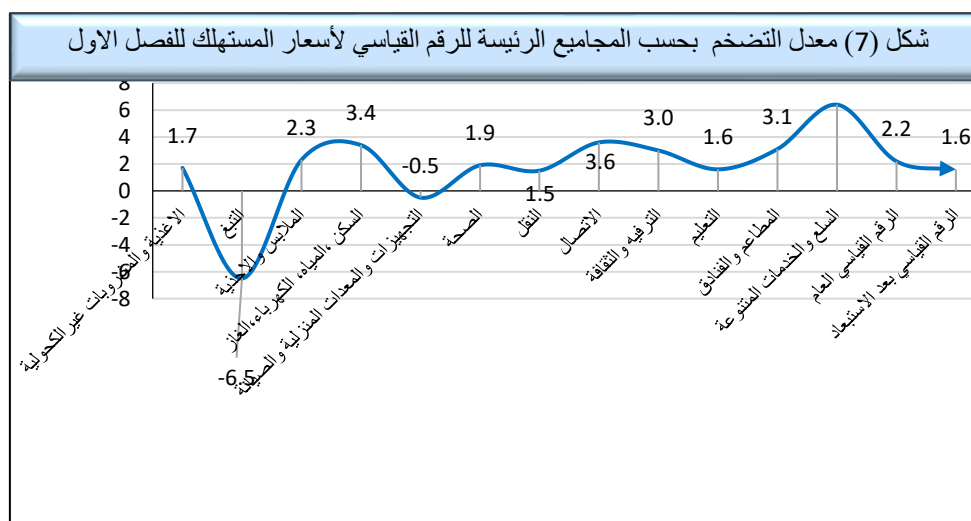
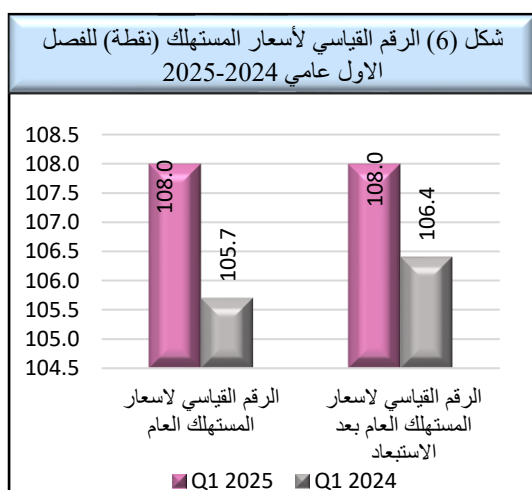
جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)				
النشاطات الاقتصادية	Q1 2024	Q1 2025	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
النشاطات السلعية	33,249,898.8	30,645,162.2	-7.8	62.9
النشاطات التوزيعية	9,348,622.2	9,864,175.8	5.5	20.2
النشاطات الخدمية	7,991,499.7	8,241,043.5	3.1	16.9
المجموع	50,590,020.7	48,750,381.5	-3.6	100.00

2. التضخم

بلغ مُعدّل التضخم العام للرقم القياسي لاسعار المستهلك في الفصل الأول لعام 2025 نسبة (2.2%) على أساس سنوي، اذ بلغ (108.0) نقطة في الفصل الاول عام 2025 مقابل (105.7) نقطة في الفصل ذاته من العام السابق. وسجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشروبات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (1.6%) على أساس سنوي، إذ سجل (108.0) نقطة للفصل الاول عام 2025 مقابل (106.4) نقطة لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (5).

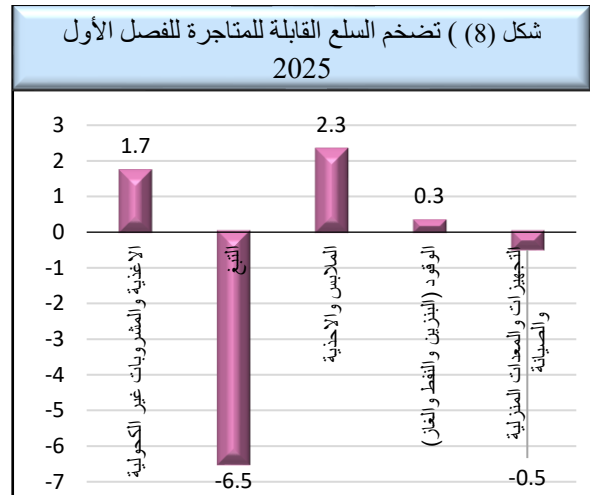
ساهمت مجاميع سلّة المستهلك في ارتفاع مُعدّلات التضخم خلال هذا الفصل حيث جاءت فقرة السلع والخدمات المتنوعة بالمرتبة الاولى لتسجّل نسبة (6.4%)، ثم جاءت فقرة الاتصال بالمرتبة الثانية لتبلغ (3.6%) ثم فقرة السكن، المياه، الكهرباء، الغاز في المرتبة الثالثة بنسبة (3.4%).

كذلك سجّلت فقرة المطاعم والفنادق نسبة (3.1%)، وفقرة الترفيه والثقافة بنسبة (3.0%). فيما سجّلت فقرة الملابس والاحذية نسبة (2.3%)، فيما سجّلت فقرة الصحة نسبة (1.9%)، وسجّلت فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية نسبة (1.7%)، فيما سجّلت فقرة التعليم نسبة (1.6%)، كما سجّلت فقرة النقل نسبة (1.5%)، فيما سجّلت فقرتي (التبغ والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) أدنى نسبة تضخم بلغت (6.3%-)، (0.5%-) على التوالي في الفصل الاول 2025 مقارنة بذات الفصل من العام السابق، كما في الشكل (6)



➤ السلع القابلة للمتاجرة

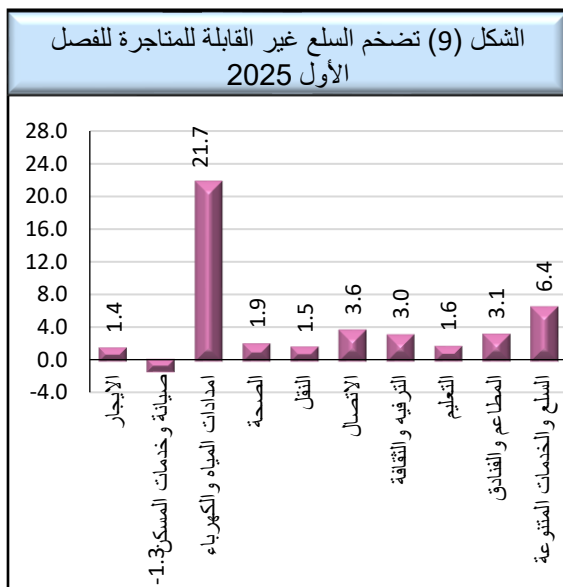
احتلت فقرة الملابس والاحذية المرتبة الاولى بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (2.3%)، فيما سجلت فقرة الأغذية والمشروبات غير الكحولية المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (1.7%) خلال الفصل الاول عام 2025 مقارنة بالفصل الاول 2024 ثم فقرة الوقود (البنزين والنفط والوقود) بنسبة (0.3%)، في حين سجلت فقرتي التبغ، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة انخفاضاً بنسبة (6.3%) و (0.5%) على التوالي للفصل الأول 2025 مقارنة بذات الفصل من العام السابق.



جدول رقم (5) الرقم القياسي للسلع القابلة للمتاجرة للفصل الأول عامي 2025-2024			
السلع القابلة للمتاجرة	Q1 2025	Q1 2024	التضخم %
الملابس والاحذية	110.6	108.1	2.3
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	109.2	107.3	1.7
الوقود (البنزين والنفط والوقود)	100.8	100.4	0.3
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	108.3	108.8	-0.5
التبغ	109.3	116.9	-6.5

➤ السلع غير قابلة للمتاجرة

احتلت فقرة امدادات المياه والكهرباء المرتبة الاولى بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث بلغت نسبتها (21.7%) خلال الفصل الاول عام 2025 مقارنة بذات الفصل 2024، تلتها فقرة السلع والخدمات المتنوعة المرتبة الثانية بنسبة (6.4%)، واحتلت فقرة الاتصال المرتبة الثالثة بنسبة (3.6%)، ثم فقرة المطاعم والفنادق بنسبة (3.1%)، ثم فقرة الترفيه والثقافة بنسبة (3.0%)، تلتها فقرة الصحة بنسبة (1.9%)، ثم فقرة التعليم بنسبة (1.6%)، ثم جاءت فقرة النقل بنسبة (1.5%)، فيما سجلت فقرة الايجار نسبة (1.4%)، بينما سجلت فقرة صيانة وخدمات المسكن ادنى معدلات التضخم بلغت (-1.3%).



جدول رقم (6) الرقم القياسي للسلع غير قابلة للمتاجرة للفصل الاول 2025-2024			
السلع غير قابلة للمتاجرة	Q1 2024	Q1 2025	التضخم %
الايجار	102.3	103.7	1.4
صيانة وخدمات المسكن	117.0	115.5	-1.3
امدادات المياه والكهرباء	86.8	105.6	21.7
الصحة	106.6	108.7	1.9
النقل	105.9	107.5	1.5
الاتصال	96.5	99.9	3.6
الترفيه والثقافة	111.5	114.8	3.0
التعليم	106.8	108.5	1.6
المطاعم والفنادق	111.2	114.6	3.1
السلع والخدمات المتنوعة	109.5	116.5	6.4

للفصل الأول 2025 مقابل (59.1%) لذات الفصل من عام 2024 وعلى النحو المبين في الجدول (7) وهذا يعود الى ارتفاع رغبة الافراد بالاحتفاظ بالعملة الورقية.

جدول (7) عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 للفصل الأول جدول عامي 2025-2024 (مليار دينار)		
المكونات	Q1-2024	Q1-2025
M1 عرض النقد	152,396	152,131
معدل النمو %	-0.2	
الودائع الجارية	62,259	58,480
نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد M1	40.9	38.4
العملة خارج البنوك	90,137	93,651
نسبة العملة خارج البنوك الى M1% عرض النقد	59.1	61.6

2.1 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) للفصل الأول عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (0.5%) عن ذات الفصل لعام 2024 ليسجل (171.8) ترليون دينار مقابل (172.7) ترليون دينار وجاء الانخفاض في السيولة المحلية (M2) نتيجة انخفاض عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (0.2%)، وانخفاض الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (3.2%) لتسجل (19.7) ترليون دينار لعام الفصل الاول 2025 مقابل (20.3) ترليون دينار لذات الفصل عام 2024، إذ نلاحظ أن الودائع الأخرى ما زالت تشكل نسب متدنية، حيث بلغت (11.4%)

1. التطورات النقدية:

1.1 الأساس النقدي (M0)

سجل رصيد الأساس النقدي انخفاضاً بنسبة (5.4%)، مسجلاً مبلغاً قدره (136.9) ترليون دينار للفصل الأول 2025 مقابل (144.7) ترليون دينار لذات الفصل 2024 ويعزى ذلك الى انخفاض فقرة الحسابات الجارية للمصارف لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (26.7%) لتبلغ (30.2) ترليون دينار للفصل الاول عام 2025 مقابل (41.2) لذات الفصل من العام السابق لتوجه المصارف للاستثمارات في الاوراق المالية العراقية.

2.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

انخفض عرض النقد الضيق انخفاضاً طفيفاً جداً بنسبة (0.2%) للفصل الأول 2025 مقارنة بذات الفصل 2024، ليصل إلى (152.1) ترليون دينار مقابل (152.4) ترليون دينار لذات الفصل 2024، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض الودائع الجارية بنسبة (6.1%) لتسجل (58.5) ترليون دينار مقابل (62.3) ترليون دينار مقارنة بذات الفصل 2024 ولتشكل ما نسبته (38.4%) من عرض النقد الضيق (M1) للفصل الأول 2025 مقابل (40.9%) للفصل نفسه من عام 2024، فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعاً بلغت نسبتها (4%) لتبلغ (93.7) ترليون دينار مقابل (90.1) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (61.6%) من عرض النقد الضيق (M1)

أدوات السياسة النقدية

1.2 منصة بيع العملة الأجنبية

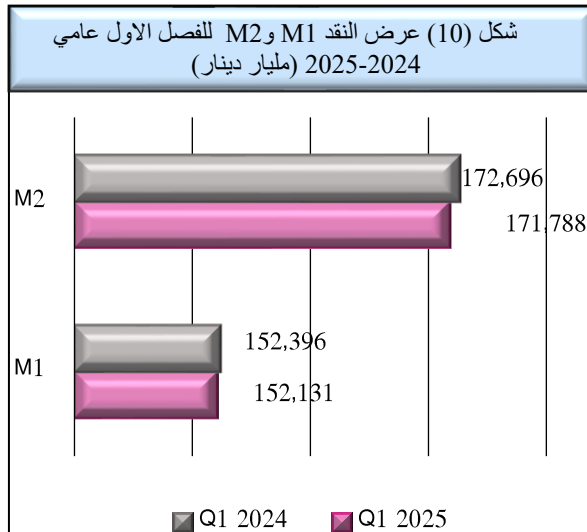
سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر منصة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الأول 2025 ارتفاعاً بنسبة (5.2%) لتبلغ (20.8) مليار دولار مقابل (19.8) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك لارتفاع تعزيز ارصدة المصارف لدى الخارج بالعملات الأجنبية بنسبة (40.3%) لتبلغ (17.1) مليار دولار، مقابل (12.2) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق فيما انخفضت مبيعات النقد بنسبة (8.1%) لبلغ (814.8) مليون دولار مقابل (887.0) مليون دولار قياساً بنفس الفصل من العام السابق بسبب الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لوصول الدولار الى المستفيد الحقيقي.

سجلت مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الأول 2025 ارتفاعاً بنسبة (20.2%) إذ بلغت (16.5) مليار دولار، مقابل (13.8) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق.

2.2 الاحتياطي الإلزامي

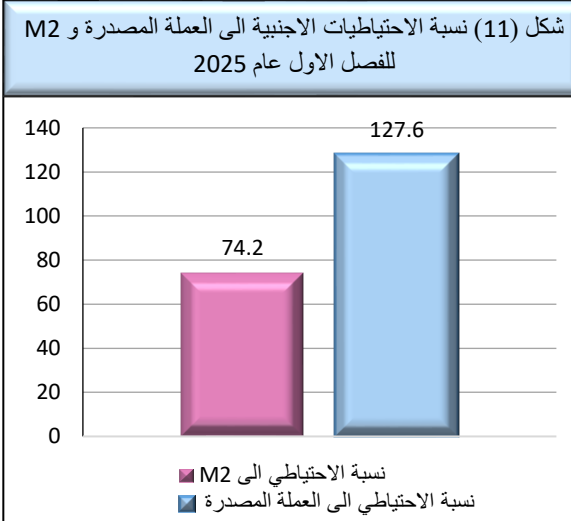
سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل الأول لعام 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (10.3%) إذ بلغ (20.3) ترليون دينار مقابل (18.4) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق.

من إجمالي (M2) للفصل الأول عام 2025 مقابل (11.8%) لذات الفصل عام 2024.



3.1 الاحتياطيات الأجنبية

فيما يخص مؤشرات كفاية الاحتياطي فقد سجل مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع نسبة (74.2%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية والبالغة (20%) وسجلت الاحتياطيات الى العملة المصدرة (127.6%)، مما يشير إلى وجود احتياطيات كافية لدعم إجراءات السياسة النقدية.



وارتفع رصيد الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف الحكومية بنسبة (8.8%) والتي تشكّل (85.3%) من إجمالي رصيد الاحتياطي، نتيجة ارتفاع الاحتياطي الإلزامي من (18%) إلى (22%) على الودائع الحكومية في نيسان 2024 فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الأهلية بنسبة (20%) والتي تشكّل (14.7%) من إجمالي رصيد الاحتياطي الإلزامي.

جدول (8) الاحتياطي الإلزامي للفصل الأول عامي 2024-2025				
مساهمة	نمو	Q1 2025	Q1 2024	
85.3	88.	17.3	15.9	مصارف حكومية
14.7	20.0	3.0	2.5	مصارف أهلية
100.0	10.3	20.3	18.40	الاحتياطي الإلزامي

3.2 حوالات البنك المركزي

بلغ إجمالي المبلغ المباع من حوالات البنك المركزي لمدة (14) يوم (10.8) مليون دينار للفصل الأول 2025 بسعر فائدة (4%) وقد سدد بالكامل.

فيما بلغ رصيد حوالات البنك المركزي لاجل (182) يوم (1.9) مليار دينار خلال هذا الفصل بسعر فائدة (5.50%).

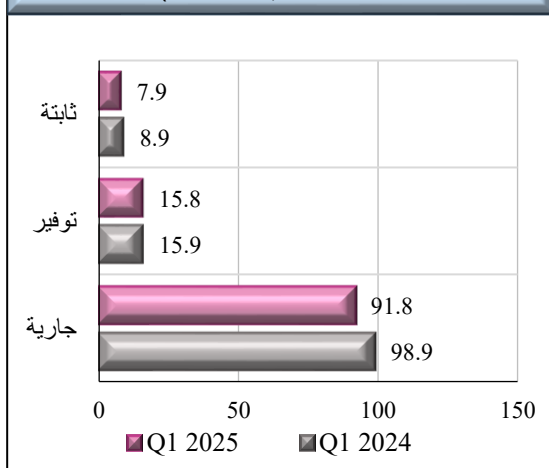
جدوال (9) حوالات البنك المركزي للفصل الأول عام 2025		
المسدد	المباع	14 يوم
2,733,600	5,409,480	كانون الثاني
2,675,880	2,662,150	شباط
5,391,600	2,729,450	آذار
10,801,080	10,801,080	الإجمالي

انخفاض معدل النمو للفصل الاول 2025 بنسبة (86.4%)،

فضلاً عن أسهم ودائع التوفير والودائع الثابتة بنسبة انخفاض بلغت (1.2%) و (12.4%) على التوالي، وهو ما يوضح سيطرة الودائع الجارية على هيكل ودائع القطاع المصرفي بنسبة (79.5%) مقابل (13.7%) للتوفير و (6.8%) للثابتة.

أما على مستوى المصارف الحكومية سجّلت انخفاض في ودائعها بنسبة (8.7%) خلال الفصل الاول 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024 نتيجة انخفاض الودائع الجارية بنسبة (9%) ويعزى ذلك إلى انخفاضها لدى كل القطاعات. وكذلك انخفضت ودائع التوفير والودائع الثابتة بنسبة (0.6%، 21.6%) على التوالي نتيجة انخفاض التوفير في القطاع الخاص بالرغم من ارتفاعها في قطاع الحكومة المركزية، أما الثابتة فقد انخفضت في كل من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة إلا أنها ارتفعت في القطاع الخاص بنسبة (22%).

شكل (12) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الاول عامي 2025-2024 (ترليون دينار)



1. القدرة الرأسمالية

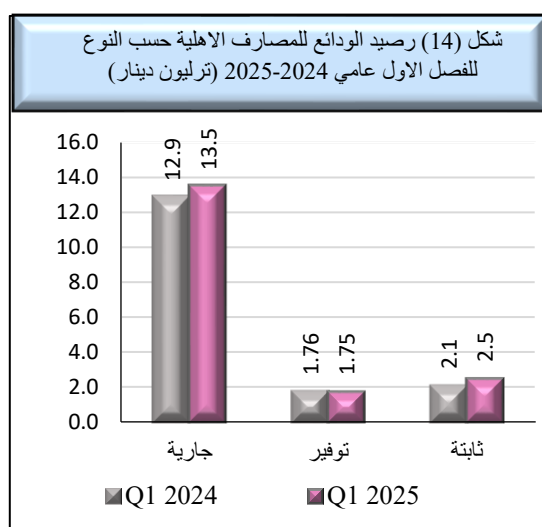
سجّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الاول لعام 2025 ارتفاعاً بنسبة (7.8%) ليبلغ (20.8) ترليون دينار مقابل (19.3) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024 إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الخاصة بنسبة (10%) بسبب امتثال المصارف لقرار البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها. وكذلك ارتفاع رؤوس أموال المصارف الحكومية بنسبة (1.7%) بسبب ارتفاع رأس مال المصرف العقاري.

وتوزعت مساهمة رؤوس أموال المصارف العاملة في القطاع المصرفي في الفصل الاول 2025 بين المصارف الخاصة بنسبة (75.4%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، والمصارف الحكومية بنسبة (24.6%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف.

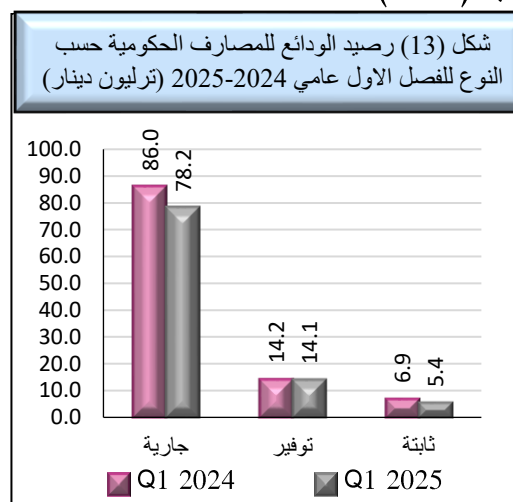
1. الودائع المصرفية:

سجّل رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق في الفصل الاول لعام 2025 انخفاضاً بنسبة (6.7%) لتبلغ (115.5) ترليون دينار مقابل (123.7) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من الودائع الجارية والتوفير والثابتة بنسبة (7.2%، 0.6%، 11.4%) على التوالي في القطاع المصرفي للحكومة المركزية والمؤسسات العامة فضلاً عن القطاع الخاص. إذ ساهمت الودائع الجارية في

والودائع الثابتة بنسبة (22.4%) نتيجة ارتفاعها في القطاع الخاص بالرغم من انخفاضها في كل من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، في حين انخفضت ودائع التوفير بنسبة (0.9%) مع العرض انه لا توجد ودائع توفير في كل من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة. وتستحوذ الودائع الجارية على هيكل الودائع في المصارف الاهلية بنسبة (76%) فيما تشكل الودائع الثابتة والتوفير بنسبة (14.2%، 9.8%) على التوالي.



واستمرت الودائع الجارية في المصارف الحكومية بالهيمنة على الودائع حيث شكلت نسبة (80.1%)، بينما احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية وبنسبة (14.4%) اما الثابتة فقد شكلت نسبة (5.5%).



فيما حققت المصارف الاهلية نمواً في ودائعها بنسبة (6.5%) خلال الفصل الاول 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة نمو الودائع الجارية بنسبة (5%) بسبب ارتفاعها في كل من الحكومة المركزية والقطاع الخاص

جدول (10) رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الاول عامي 2025-2024 (مليون دينار)						
ثابتة		توفير		جارية		
Q1 2025	Q1 2024	Q1 2025	Q1 2024	Q1 2025	Q1 2024	
4,227,070	4,713,320	1,531	21	33,293,399	36,646,334	الحكومة المركزية
180,140	1,397,892	28,796	28,193	24,673,955	26,599,706	المؤسسات العامة
3,507,191	2,823,997	15,783,757	15,885,926	33,796,403	35,648,032	القطاع الخاص
7,914,401	8,935,209	15,814,084	15,914,140	91,763,757	98,894,072	المجموع

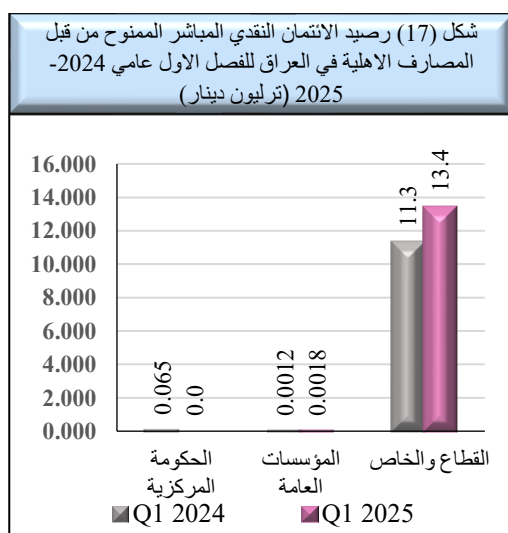
2024 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص بنسبة (10.6%) مقابل انخفاضه في الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (0.2%، 12.9%).

3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية:

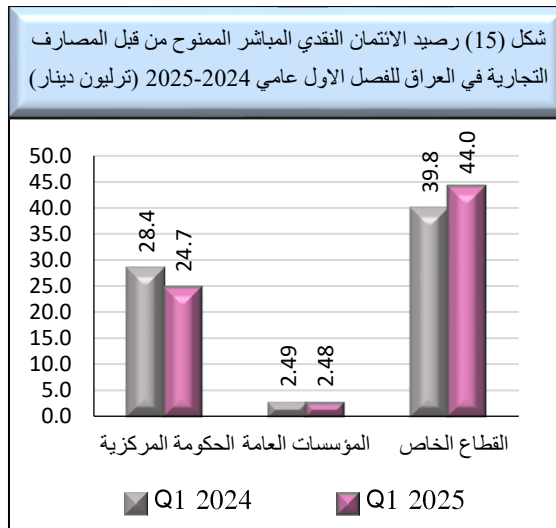
سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق للفصل الاول 2025 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (0.8%) ليلعب (71.3) ترليون دينار مقابل (70.7) ترليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام

الاول 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة لنمو ائتمان القطاع الخاص بنسبة (18.4%)، ويعزى ذلك إلى نمو الحساب المكشوف والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلف والديون المتأخرة التسديد، كما نما الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة (51.2%) نتيجة لنمو فقرة القروض والسلف.

ونلاحظ مما سبق تركيز ائتمان الحكومة المركزية والمؤسسات العامة في المصارف الحكومية وايضاً التركيز على نوع واحد من الائتمان في المصارف الاهلية متمثلة بفقرة القروض والسلف.

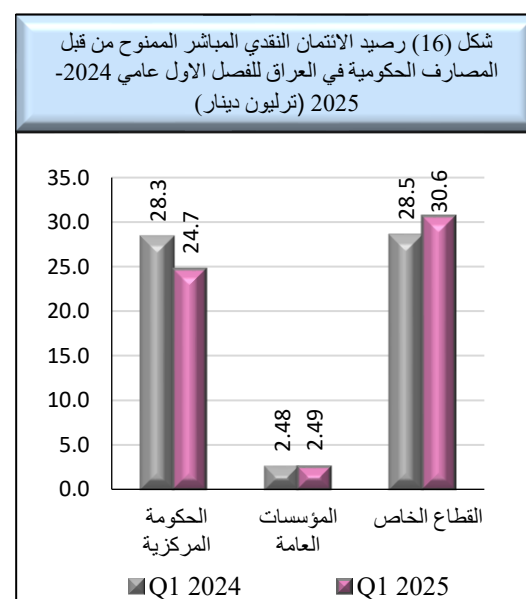


شهد رصيد الائتمان النقدي الممنوح حسب النوع للمصارف الحكومية نمواً في الديون المتأخرة التسديد والحساب المكشوف خلال الفصل الاول 2025 بنسبة (15.6%) و (7.6%)، على التوالي. بالمقابل سجل رصيد الاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلف انخفاضاً بنسبة (20.1%) و (3.9%) على التوالي، خلال هذا الفصل مقارنة بذات الفصل من عام

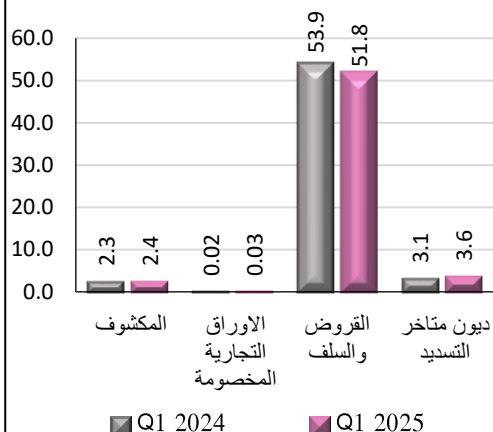


أما على مستوى المصارف الحكومية سجل رصيد الائتمان النقدي انخفاضاً بنسبة (2.4%) خلال الفصل الاول 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة انخفاض الائتمان الممنوح للحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (12.7%)، (0.2%) على التوالي، بالرغم من نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (7.6%).

شهدت المصارف الاهلية نمواً في الائتمان الممنوح بنسبة (17.7%) خلال الفصل

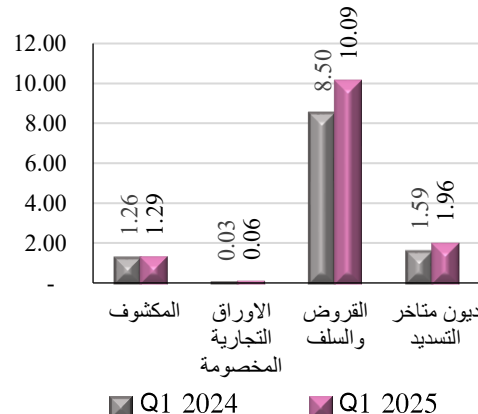


شكل (19) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للمصارف الحكومية للفصل الاول عامي 2024-2025 (ترليون دينار)



نلاحظ مما سبق ارتفاع الديون المتأخرة التسديد في المصارف الحكومية والاهلية حيث ساهمت المصارف الحكومية بنسبة (56.6%) ، بينما ساهمت المصارف الاهلية بنسبة (43.4%) في معدل النمو مما يمثل ارتفاع المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها القطاع المصرفي ككل، مع العرض ان اغلب هذه الديون للقطاع الخاص في المصارف الحكومية والاهلية.

شكل (18) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للمصارف الاهلية للفصل الاول عامي 2024-2025 (ترليون دينار)



2024. اما بالنسبة لرصيد الائتمان النقدي الممنوح حسب النوع للمصارف الاهلية نلاحظ نمواً في كافة الحسابات (الاوراق التجارية المخصوصة، ديون متأخرة التسديد، القروض والسلف، الحساب المكشوف) بنسبة (129.2%)، (23.4%، 18.7%، 1.9%) على التوالي خلال الفصل الاول 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024 الجدول (11).

جدول (11) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الاول عامي 2024-2025 (مليون دينار)							
الاوراق التجارية المخصوصة		الحسابات الجارية (المكشوف)		ديون متأخرة التسديد		القروض والسلف	
Q1 2025	Q1 2024	Q1 2025	Q1 2024	Q1 2025	Q1 2024	Q1 2025	Q1 2024
0	0	1,532,148	1,501,688	49,531	355	23,156,666	26,892,542
0	0	91,873	91,225	71,453	70,662	2,325,886	2,331,551
87,910	56,943	2,102,087	1,937,616	5,445,153	4,634,927	36,410,479	33,176,236
87,910	56,943	3,726,108	3,530,529	5,566,137	4,705,944	61,893,031	62,400,329
المجموع							

للفصل الاول 2025 نمواً بنسبة (7.5%) لِيَسْجَلْ (31.7) ترليون دينار مقابل (29.4) ترليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2024، ويعزى ذلك إلى نموّه في القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة

4. الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية

أظهرت البيانات الخاصة بالائتمان التعهدي حسب النوع الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق

5. معدل أسعار الفائدة الموزن العام على الإيداع والائتمان

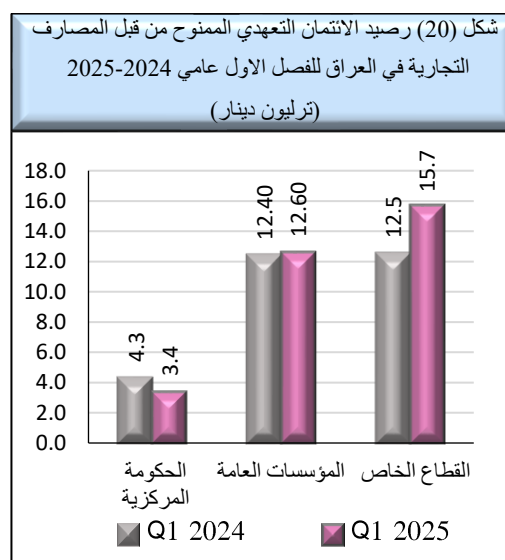
ان معدل اسعار الفائدة الموزون العام يمثل الاوزان النسبية لكافة الآجال للودائع والائتمان (دون الشهر، 1-3، 3-6، 6-12، 1-5 سنوات، 5 سنوات فأكثر) في المصارف العاملة في القطاع المصرفي.

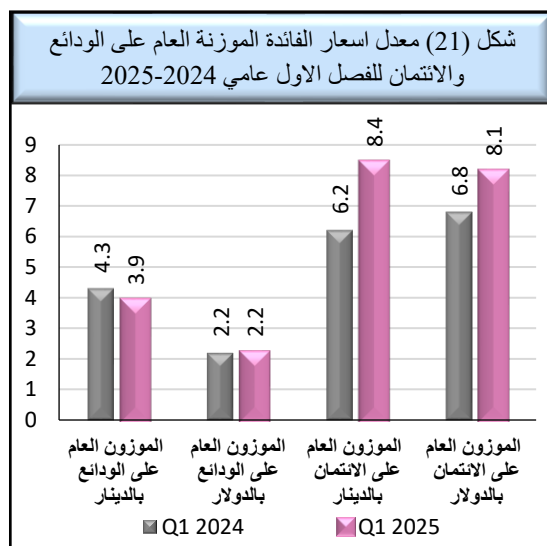
سجل معدل اسعار الفائدة الموزون العام للإيداع بالدينار للفصل الاول 2025 انخفاضاً بنسبة (9.3%) ليسجل (3.9%) مقابل (4.3%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024، اما معدل اسعار الفائدة الموزون العام للإيداع للفصل الاول بالدولار لم يشهد اي تغير خلال الفصل الاول 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024 ليحافظ على معدله البالغ (2.2%).

سجل معدل اسعار الفائدة الموزونة العام للائتمان بالدينار للفصل الاول 2025 نمواً بنسبة (35.5%) ليسجل (8.4%) مقابل (6.2%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024، بالمقابل سجل معدل اسعار الفائدة الموزونة العام للائتمان بالدولار للفصل الاول 2025 نمواً بنسبة (19.1%) ليسجل (8.1%) مقابل (6.8%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024.

اما معامل الانتشار بالدينار والدولار خلال الفصل الاول 2025 بلغ (4.5%)، (5.9%) على التوالي وهو قريب من النسبة المعيارية التي تتراوح بين (3-4%) بالنسبة الدينار ومرتفع نسبياً عن النسبة المعيارية على الدولار.

(25.7%، 1.2%) على التوالي. بالرغم من انخفاضه في الحكومة المركزية بنسبة (25.5%). ويهيمن القطاع الخاص على الائتمان التعهدي بنسبة (49.6%) فيما تشكل المؤسسات العامة والحكومة المركزية نسبة (39.8%، 10.6%) على التوالي. اما تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب المصارف توزع الائتمان التعهدي بنسب متقاربة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة بنسبة (51.9%، 48.1%) على التوالي.





وتشير بيانات الجدول (12) ان معدل الفائدة الحقيقي على الايداع بالدينار لايزال اعلى من معدل التضخم خلال الفصل الاول من عام 2025. بالرغم من انخفاضه عن الفصل الاول من عام 2024 ليسجل (1.7%) مقابل (3.5%).

جدول (12) معدل أسعار الفائدة الموزون العام على الودائع والائتمان للفصل الأول عامي 2025-2024			
معدل النمو(%)	Q1 2025	Q1 2024	الفقرات
-9.3	3.9	4.3	معدل سعر الفائدة الموزون العام على الودائع بالدينار
0.0	2.2	2.2	معدل سعر الفائدة الموزون العام على الودائع بالدولار
35.5	8.4	6.2	معدل سعر الفائدة الموزون العام على الائتمان بالدينار
19.1	8.1	6.8	معدل سعر الفائدة الموزون العام على الائتمان بالدولار
-	4.5	1.9	معامل الانتشار بالدينار
-	5.9	4.6	معامل الانتشار بالدولار
-	1.7	3.5	متوسط فائدة الايداع الحقيقي بالدينار
-	6.2	5.4	متوسط فائدة الائتمان الحقيقي بالدينار
-	2.2	0.8	معدل التضخم

مبادرات البنك المركزي العراقي

أ- مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف

المتخصصة للفصل الأول 2025

استمر البنك المركزي العراقي في اطلاق مبادراته لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي ليبلغ إجمالي المبلغ الممنوح للمصرف الزراعي (0.271) مليار دينار خلال الفصل الاول 2025، في حين لم يتم اطلاق مبالغ للمصرف الصناعي خلال هذا الفصل، لما فيما يخص المصرف العقاري وصندوق الاسكان ومصرف الرشيد فإنه لم يتم تخصيص مبالغ مبادرة جديدة كون المبادرة القديمة تم منحها كاملة.

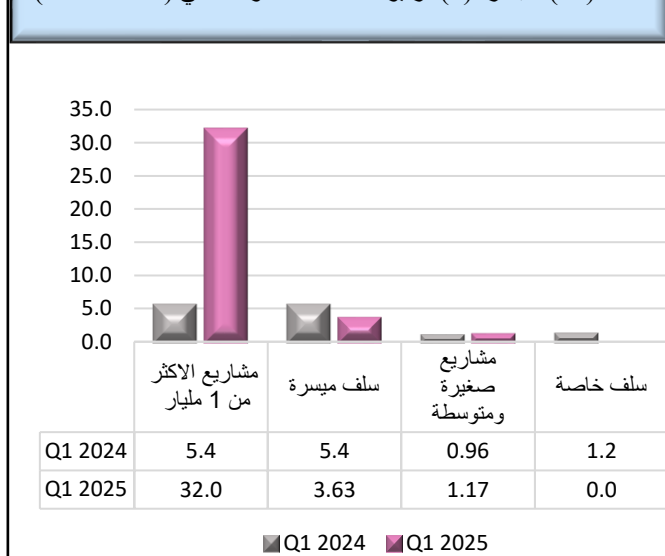
جدول (13) مبادرات البنك المركزي المخصصة و الممنوحة للمصارف المتخصصة للفصل الأول عامي 2025-2024 (مليار دينار)

المصارف	المبلغ المخصص	Q12024	Q12025
المصرف الزراعي	422.5	2.033	0.271
المصرف العقاري	5,701.6	-	-
صندوق الاسكان	5,145	-	-
المصرف الصناعي	1,359.5	1.741	-
مصرف الرشيد	70	-	-
المجموع	12,698.6	3.774	0.271

ب- مبادرة الـ (4) ترليونات دينار

بلغ رصيد المبالغ التي تم منحها خلال الفصل الاول 2025 من المبادرة (36.79) مليار دينار توزعت بين المشاريع الاكثر من (1) مليار بمبلغ (32) مليار دينار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (1.17) مليار دينار و سلف ميسرة (3.63) مليار دينار علماً أنه لم يتم منح أية مبالغ من المبادرة المخصصة للسلفة الخاصة خلال هذا الفصل كما لم يتم منح مبالغ للسلف السكنية كونها منحت بالكامل.

شكل (22) مبادرة (4) ترليونات الفصل الاول عامي (2025-2024)



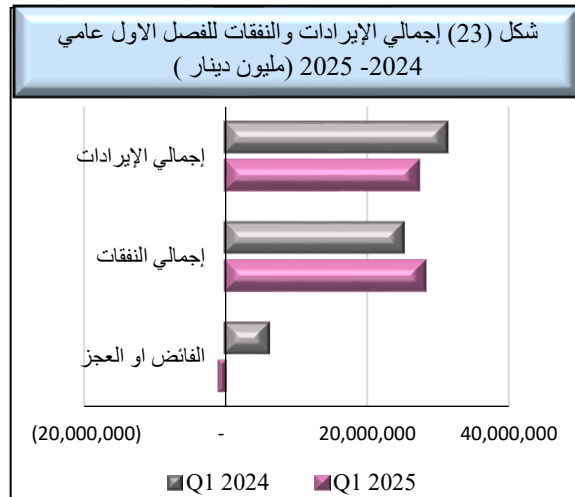
(26.3%)، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي خلال الفصل الاول 2025 مقارنة مع الفصل ذاته من عام 2024. كما تراجع الرسوم بنسبة (43.3%) خلال هذا الفصل مقارنة مع الفصل ذاته من 2024. أسهمت الإيرادات النفطية والثروات المعدنية بنسبة (73.2%) في تخفيض الإيرادات ثلثها فقرة الإيرادات الأخرى بنسبة (18.9%)، في حين أسهمت فقرة حصة الموازنة من أرباح القطاع العام في نمو الإيرادات بنسبة (10.2%) **جدول (14).**

إطار (1)

أصدر مجلس الوزراء العراقي قراره المرقم (24600) في 13 آب لسنة 2024 بتعديل حصة الخزينة العامة من (45%) إلى (75%) من أرباح الشركات العامة استناداً إلى المادة (11/خامساً) من قانون الشركات العامة رقم (22 لسنة 1997)، وهي من ضمن الصلاحيات التي نص عليها قانون الشركات لمجلس الوزراء، في إطار ما وصفته الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية لدعم خزينة الدولة، ومحاولة لتحقيق توازن بين دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة حصة الخزينة من أرباح الشركات العامة.

1. الموازنة العامة

سجلت الموازنة العامة عجزاً قدره (0.9) ترليون دينار للفصل الأول 2025 مقابل فائضاً قدره (6.1) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024¹.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

1.1 الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة للفصل الأول من عام 2025 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (12.7%)، حيث بلغت قيمتها (27.2) ترليون دينار مقابل (31.2) ترليون دينار خلال الفصل ذاته من عام 2024، نتيجة انخفاض جميع الفقرات المكونة لها عدا حصة الموازنة من أرباح القطاع العام. **إطار (4).**

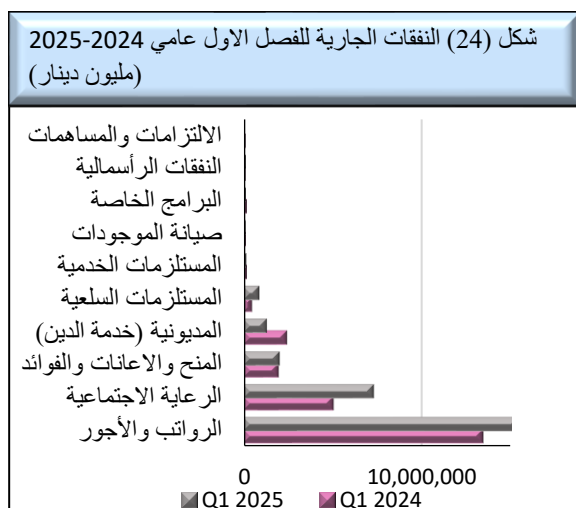
وقد انخفضت الإيرادات النفطية والثروات المعدنية بنسبة (10.5%) نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبة (90.9%) من إجمالي الإيرادات العامة. وانخفضت الضرائب على الدخل والثروات بنسبة (49.3%)، والضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بنسبة

¹ لا تتضمن التزامات الحكومة.

جدول (14) الإيرادات العامة للفصل الأول عامي 2024-2025					
(مليون دينار)					
اسم العدد	Q1 2024	Q1 2025	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q1 2025	المساهمة في النمو %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	27,675,925	24,768,091	-10.5	90.9	73.2
الضرائب على الدخول والثروات	540,226	273,875	-49.3	1.0	6.7
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	773,556	569,965	-26.3	2.1	5.1
الرسوم	464,452	263,311	-43.3	1.0	5.1
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	35,622	441,391	1,139.1	1.6	-10.2
الإيرادات التحويلية	147,567	114,878	-22.2	0.4	0.8
إيرادات أخرى	1,550,278	797,793	-48.5	2.9	18.9
مجموع الإيرادات الجارية	31,187,626	27,229,304	-12.7	99.9	99.6
الإيرادات الرأسمالية	35,127	19,460	-44.6	0.1	0.4
المجموع الكلي	31,222,753	27,248,764	-12.7	100.0	100.0

الاستثمارات الحكومية الاستهلاكية واستثمارات القطاع الخاص والتي تزود الحكومة بالسلع المستوردة، وسجلت النفقات الرأسمالية ارتفاعاً بنسبة (26.7%).

وعلى الجانب الآخر فقد انخفضت عدد من الفقرات خلال الفصل الأول 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024، إذ انخفضت المديونية (خدمة الدين) بنسبة (48.5%) والمستلزمات الخدمية بنسبة (40.5%) وصيانة الموجودات بنسبة (53.0%) والبرامج الخاصة بنسبة (69.8%) كما لم تظهر فقرة الالتزامات والمساعدات خلال الفصل الأول 2025. الشكل (24).



2.1 النفقات العامة

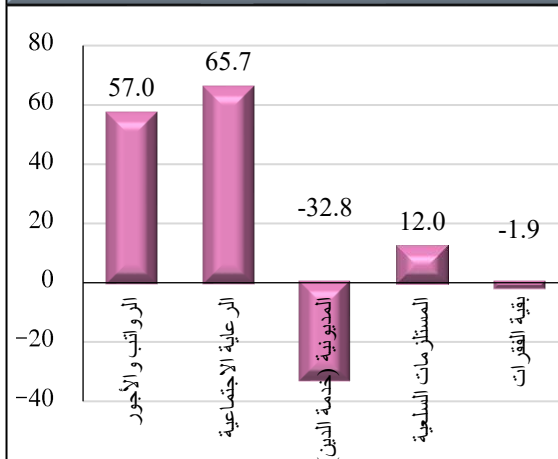
ارتفع حجم النفقات العامة خلال الفصل الأول من عام 2025 مقارنة بنفس الفصل من عام 2024، بسبب الارتفاع الحاصل في النفقات الجارية بالرغم من انخفاض النفقات الاستثمارية، وكما في أدناه:

أ- النفقات الجارية:

تعبر النفقات الجارية عن النفقات الاعتيادية المتكررة سنوياً والتي تتعلق بالنفقات التشغيلية مثل الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية وغيرها. وقد شكلت النفقات الجارية نسبة (94.8%) من إجمالي الإنفاق العام خلال الفصل الأول من عام 2025، في حين بلغت هذه النسبة (92.4%) لذات الفصل من عام 2024.

ارتفعت النفقات الجارية بنسبة (15%) خلال الفصل الأول 2025 مقارنة بذات الفصل لعام 2024، وبالرجوع إلى تفاصيل هذه النفقات، فقد ارتفعت معدلات النمو لعدد من الفقرات، إذ ارتفعت فقرة الرواتب والأجور بنسبة (14.8%) بسبب زيادة التوظيف الحكومي، وارتفعت فقرة الرعاية الاجتماعية بنسبة (46.1%) نتيجة الاستمرار بشمول أسر وفئات جديدة من المستحقين. إطار (5). كما ارتفعت كل من فقرة المنح والاعانات والفوائد بنسبة (2.3%)، وفقرة المستلزمات السلعية بنسبة (113.2%)، نتيجة ارتفاع

شكل (25) نسبة مساهمة مكونات النفقات الجارية في نمو النفقات الجارية للفصل الاول 2025 (%)



يُلاحظ مما سبق ان الفقرات التي ارتفعت تمثل نفقات حاكمة لا يمكن الاستغناء عنها مثل الرواتب والاجور، الرعاية الاجتماعية، مقابل نفقات غير حاكمة والتي انخفضت بمعدلات عالية. ان هذا السلوك للنفقات الجارية اعتمد على التراجع في الايرادات العامة.

لا تزال الاجور والرواتب تشكل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات الجارية خلال الفصل الاول 2025، حيث بلغت (57.6%) تليها الرعاية الاجتماعية بنسبة (27.2%) ومن ثم المنح والاعانات والفوائد بنسبة (7.2%)، حيث تسهم هذه الفقرات بنسبة (92%).

جدول (15).

جدول (15) النفقات الجارية للفصل الاول عامي 2025-2024 (مليون دينار)					
النفقات الجارية	Q1 2025	Q1 2024	معدل النمو %	المساهمة % Q1 2024	المساهمة في النمو %
الرواتب والأجور	15,369,994	13,385,851	14.8	57.6	57.0
الرعاية الاجتماعية	7,247,262	4,959,756	46.1	27.2	65.7
المنح والاعانات والفوائد	1,924,699	1,882,277	2.3	7.2	1.2
الديونية (خدمة الدين)	1,213,695	2,354,615	-48.5	4.6	-32.8
المستلزمات السلعية	789,547	370,254	113.2	3.0	12.0
المستلزمات الخدمية	48,429	81,414	-40.5	0.2	-0.9
صيانة الموجودات	16,236	34,571	-53.0	0.1	-0.5
البرامج الخاصة	26,879	89,090	-69.8	0.1	-1.8
النفقات الرأسمالية	25,688	20,280	26.7	0.1	0.2
الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية	-	1,410	-100.0	0.0	0.0
المجموع	26,662,429	23,179,518	15.0	100.0	100.0 ²

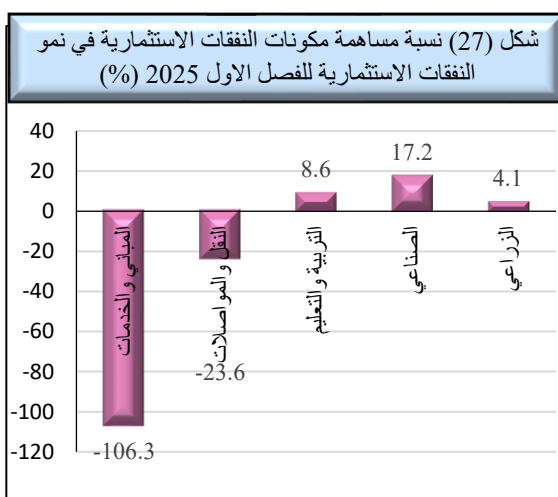
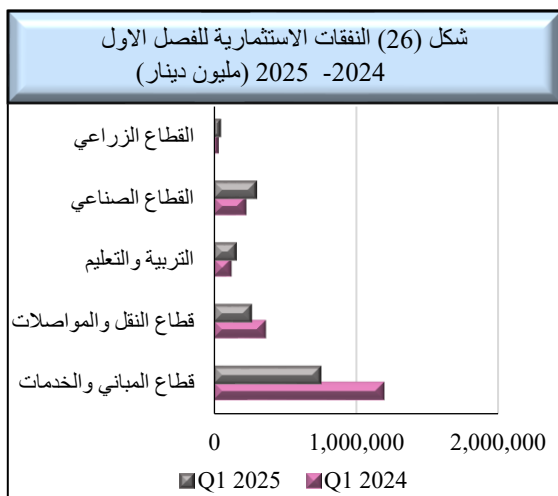
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ب- النفقات الاستثمارية:

هي النفقات المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية والتي لا تعد متكررة، حيث تتأثر النفقات الاستثمارية في العراق بالايادات النفطية وقد شكلت النفقات الاستثمارية نسبة (5.2%) من إجمالي الإنفاق العام للفصل الاول 2025 مقابل نسبة (7.6%) لذات الفصل من عام 2024، وهي نسبة متدنية.

كما سجلت النفقات الاستثمارية انخفاضاً بنسبة (22.2%) للفصل الاول 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024، نتيجة انخفاض قطاع المباني والخدمات وقطاع النقل والاتصالات بنسبة (37.6%) و (27.9%) على التوالي، بالمقابل فقد ارتفعت بقية القطاعات المكونة للنفقات الاستثمارية، حيث ارتفع القطاع الزراعي

الزراعي الذي لازال يشكّل النسبة الأدنى والبالغة (2.7%).



بنسبة (76.0%) وهو ما يؤشر على التوجه الحكومي نحو دعم هذا القطاع. كما نما القطاع الصناعي بنسبة (33.0%).

وشهد قطاع التربية والتعليم نمواً بنسبة (31.9%)، نتيجة الاستمرار ببناء المدارس النموذجية، إلى جانب الاستثمار بتنفيذ متطلبات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2022-2031) والتي تتضمن بناء مدارس.

أما على مستوى نسب المساهمة، فقد احتل قطاع المبانى والخدمات المرتبة الأولى في نسبة الاستحواذ على النفقات الاستثمارية بنسبة بلغت (50.1%)، فيما جاء القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (19.7%)، و قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة (17.3%)، ثم قطاع التربية والتعليم بنسبة (10.1%) والقطاع

جدول (16) النفقات الاستثمارية للفصل الأول عامي 2024-2025 (مليون دينار)					
القطاعات	Q1 2024	Q1 2025	معدل النمو (%)	المساهمة في النمو (%)	نسبة المساهمة Q1 2025 (%)
قطاع المبانى والخدمات	1,187,649	740,619	-37.6	106.3	50.1
قطاع النقل والمواصلات	355,037	255,864	-27.9	23.6	17.3
قطاع التربية والتعليم	113,077	149,121	31.9	-8.6	10.1
القطاع الصناعي	218,945	291,253	33.0	-17.2	19.7
القطاع الزراعي	22,816	40,146	76.0	-4.1	2.7
المجموع	41,897,52	1,477,003	-22.2	100.0	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية

ويعزى هذا إلى ارتفاع كل من السندات بنسبة (157.6%)، وذلك بعد إصدار سندات إنجاز في نيسان 2024 و الإصدارية الثانية في تموز 2024، والإصدارية الأولى من السندات الوطنية للمدة من 10 شباط الى 10 آذار 2025. كما

2. الدين العام الداخلي

شهد الدين العام الداخلي نهاية الفصل الأول لعام 2025 ارتفاعاً بلغ (12.3) ترليون دينار وبنسبة (16.8%) ليبلغ (85.5) ترليون دينار مقابل (73.2) ترليون دينار لذات الفصل عام 2024،

ارتفعت حوالات الخزينة لدى البنك المركزي بنسبة (1.8%) وحوالات الاحتياطي للمصارف الحكومية بنسبة (131.9%)، مع العرض ان الفصل الاول 2025 لم يشهد ارتفاع في حجم حوالات الخزينة. كما تم إصدار حوالات الخزينة لوزارة المالية على نظام CSD بمبلغ يقارب (2) ترليون دينار.

في حين انخفضت كل من قروض المؤسسات المالية، قروض المصارف الحكومية، دين وزارة المالية، بنسبة (10.1%) و (3.3%) و (39.8%) على التوالي.

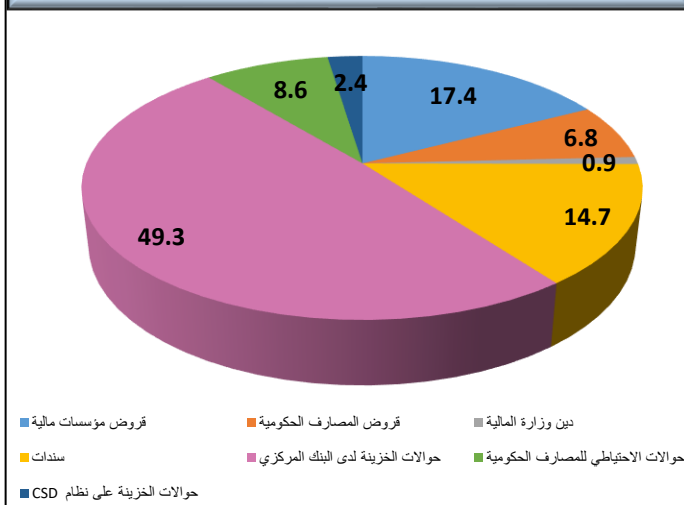
لا تزال حوالات الخزينة لدى البنك المركزي تشكل النسبة الاعلى في المساهمة، حيث بلغت (49.3%) ومن ثم قروض المؤسسات المالية بنسبة (17.4%) والسندات بنسبة (14.7%) من إجمالي الدين العام الداخلي.

بلغ المبلغ المُسدد من الدين الداخلي (2.4) ترليون دينار والذي يشكل نسبة (16.2%) من الدين الداخلي المقرض والبالغ (14.7) ترليون دينار للمدة من نهاية الفصل الاول 2024 لغاية نهاية الفصل الاول 2025.

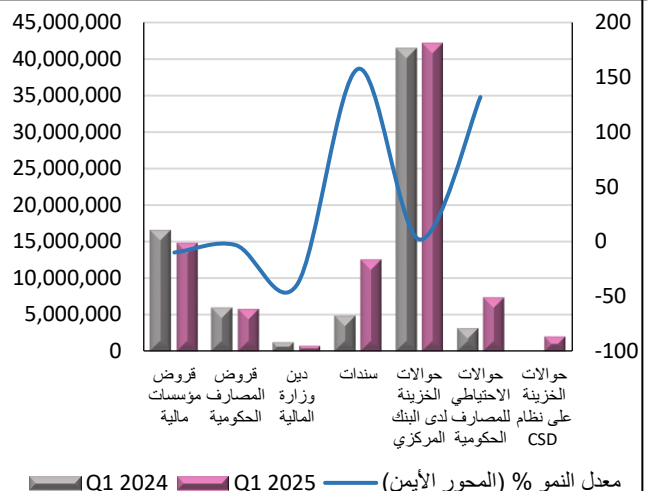
جدول (17) الدين العام الداخلي للفصل الأول عامي 2024-2025

(مليون دينار)					
الدين العام الداخلي	Q1 2024	Q1 2025	معدل النمو (%)	المساهمة في النمو (%)	نسبة المساهمة (%) Q1 2025
قروض مؤسسات مالية	16,541,289	14,865,619	-10.1	-13.6	17.4
قروض المصارف الحكومية	6,000,000	5,800,000	-3.3	-1.6	6.8
دين وزارة المالية	1,255,519	755,519	-39.8	-4.1	0.9
سندات	4,878,272	12,567,939	157.6	62.6	14.7
حوالات الخزينة لدى البنك المركزي	41,393,142	42,143,892	1.8	6.1	49.3
حوالات الاحتياطي للمصارف الحكومية	3,179,025	7,373,025	131.9	34.1	8.6
حوالات الخزينة لوزارة المالية على نظام CSD اجل 364 يوم	-	2,030,000	-	16.5	2.4
إجمالي الدين العام الداخلي	73,247,247	85,535,994	16.8	100	100

شكل (29) نسب مساهمة الدين العام الداخلي للفصل الأول عام 2025 (%)



شكل (28) الدين العام الداخلي للفصل الأول عامي 2024-2025 (مليون دينار)



القطاع الخارجي

1.1 الصادرات

سجل إجمالي الصادرات انخفاضاً بنسبة (2.0%) خلال هذا الفصل لتبلغ (24,112.3) مليون دولار مقابل (24,599.2) مليون دولار لذات الفصل من عام 2024، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (4.4%) وبنسبة مساهمة بلغت (92.8%) بالرغم من زيادة صادرات المنتجات النفطية بنسبة (86.0%)، التي تشكل نسبة مساهمة بلغت (4.9%)، لا زال الاقتصاد العراقي يعتمد على الربع النفطي، أو ما يسمى "الاقتصاد الريعي النفطي" إذ يشكل التعدين والمقالع أكثر من (36.8%) من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل العراق عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية لارتباط الوضع المالي فيه ارتباطاً وثيقاً بحجم صادرات النفط وهو ما يؤدي إلى اقتصاد هشّ مكشوف أمام الصدمات الخارجية.

جدول (19) هيكل الصادرات للفصل الأول عامي 2025-2024 (مليون دولار)				
نوعية الصادرات	Q1 2024	Q1 2025	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
النفط الخام	23,399.1	22,365.4	-4.4	92.8
المنتجات النفطية	635.8	1,182.6	86.0	4.9
الصادرات الأخرى	564.3	564.3	0	2.3
الصادرات الإجمالية	24,599.2	24,112.3	-2.0	100.0

1. حجم التجارة

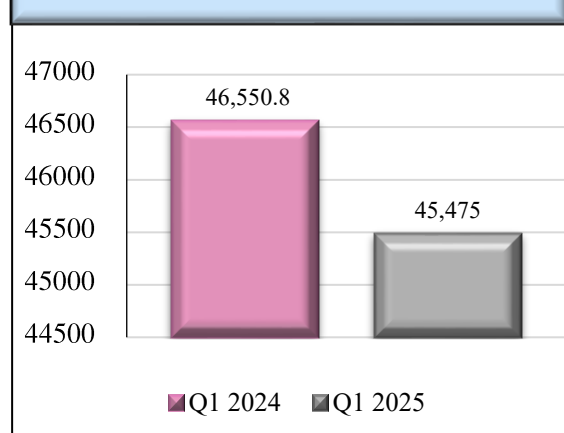
سجل حجم التجارة الخارجية في العراق انخفاضاً خلال الفصل الأول من عام 2025 بنسبة (2.3%) حيث بلغ حجم التجارة (45,475.4) مليون دولار للفصل الأول عام 2025 مقابل (46,550.8) مليون دولار لذات الفصل من عام 2024، ويُعزى ذلك إلى تراجع الصادرات بنسبة (2.0%)، فيما تراجعت الاستيرادات بنسبة (2.7%) خلال هذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام 2024.

جدول (18) حجم التجارة للفصل الأول عامي 2025-2024 (مليون دولار)			
	Q1 2025	Q1 2024	معدل النمو (%)
الصادرات	24,599.2	24,112.3	-2.0
الاستيرادات	21,951.6	21,363.1	-2.7
حجم التجارة	46,550.8	45,475.4	-2.31

- الصادرات على أساس (FOB).

- الاستيرادات على أساس (CIF).

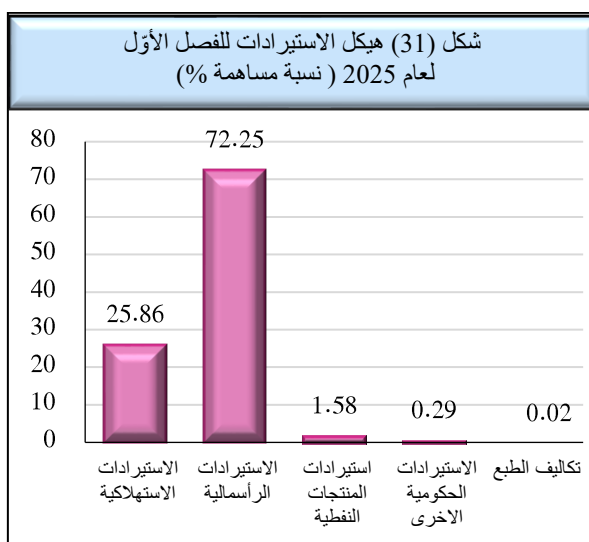
شكل (30) حجم التجارة للفصل الأول عامي 2025-2024 (مليون دولار)



2.1 الاستيرادات

سجلت كل من الاستيرادات الرأسمالية والاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة (2.6%) و (5.5%) على التوالي كما سجلت تكاليف طبع العملة ارتفاعاً بنسبة (65.0%) والاستيرادات الحكومية الأخرى بنسبة (438.5%) في الفصل الأول من عام 2025 فيما سجلت استيرادات المنتجات النفطية انخفاضاً بنسبة (79.7%) خلال هذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق 2024 ويعزى ذلك الى زيادة وحدات الانتاج في المصافي وتطوير مصافي النفط القديمة.

احتلت الاستيرادات الرأسمالية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (72.25%)، وجاءت الاستيرادات الاستهلاكية بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (25.86%)، فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية بالمرتبة الثالثة بنسبة (1.58%)، بينما بلغت مساهمة الفترات الأخرى ما نسبته (0.31%) من مجموع الاستيرادات وكما مبين في الشكل (23) وهذا يدل على ارتفاع حركة الاعمار في البلد والتي تتطلب المعدات الرأسمالية.



جدول (20) هيكل الاستيرادات للفصل الأول عامي 2025-2024 (مليون دولار)				
أنواع الاستيرادات	Q12024	Q12025	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الاستيرادات الاستهلاكية	5,234.2	5,524.3	5.5	25.86
الاستيرادات الرأسمالية	15,042.2	15,435.6	2.6	72.25
استيرادات المنتجات النفطية	1,661.5	336.9	-79.7	1.58
الاستيرادات الحكومية الأخرى	11.7	63.0	438.5	0.29
تكاليف طبع العملة	2.0	3.3	65.0	0.02
الاستيرادات الإجمالية	21,951.6	21,363.1	-2.5	100.0

1. ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الأول من عام 2025 عجزاً مقداره (5526.7) مليون دولار نتيجة الانخفاض في الاصول الاحتياطية التي يديرها البنك المركزي خلال هذه الفترة، لقد أسهمت عدة عوامل في هذا العجز، والتي تنعكس من خلال استعراض مكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي:-

أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للحكومة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (1396.5) مليون دولار خلال الفصل الأول من عام 2025، وفي أدناه استعراض لتفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي: -

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الأول من عام 2025 فائضاً بقيمة (5953.7) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (24,112.3) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (3,142.0) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (21,363.1) مليون دولار على أساس سيف و(18,158.6) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم لستقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب.

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الأول من عام 2025 عجزاً مقداره (5,024.3) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (7,743.7) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب اضافة الى تكاليف السفر. في حين سجل جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (2,719.4) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3- حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الأول من عام 2025 فائضاً بلغ (405.3) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: -

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين

خلال الفصل الأول من عام 2025 فائضاً بلغ (11.3) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (394.0) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات والبالغة (750.2) مليون دولار والتي تمثل فوائد الودائع بالعملة الأجنبية وفوائد اذونات الخزائن الأجنبية وارتفاع فوائد الاستثمار الاوربي للبنوك الخارجية، أما المدفوعات فقد بلغت قيمتها (356.2) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات العاملة في العراق المحولة الى الخارج.

ج- حساب الدخل الثانوي

سجل صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الأول من عام 2025 فائضاً بلغ (61.8) مليون دولار نتيجة زيادة المقبوضات البالغة (47.3) مليون دولار، تمثل أغلبها مساعدات مقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية الى النازحين من المناطق الساخنة، أما جانب المدفوعات فقد سجل مبلغاً مقداره (13.6) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (28.1) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون في خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

ثانياً- الحساب الرأسمالي

لم يسجل صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الاول 2025 لية معاملات ناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً - الحساب المالي

سجل صافي الحساب المالي خلال الفصل الأول من عام 2025 مبلغاً مقداره (643.6) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:

1- صافي الإستثمار المباشر

سجل حساب صافي الإستثمار المباشر خلال الفصل الأول من عام 2025 مبلغاً مقداره (1,132.3) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (133.1) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (999.2) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافظة

سجل حساب صافي استثمار الحافظة خلال الفصل الأول من عام 2025 مبلغاً مقداره (186.8) مليون دولار نتيجة زيادة الموجودات المتمثلة بشراء الاسهم للقطاع الخاص وانخفاض المطلوبات عن طريق تسديد السندات الحكومية.

3- صافي الاستثمار الآخر

سجل حساب صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الأول من عام 2025 ، مبلغاً مقداره (3,563.9) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية للاستثمار الرسمي وشركات الايداع وصافي الودائع في الخارج بقيمة (1,008.9) و (214.9) و (459.8) مليون دولار على التوالي، فيما سجل جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً مقداره (1740.1) مليون دولار نتيجة

انخفاض الالتزامات على الحكومة إضافة الى تسديدات القروض.

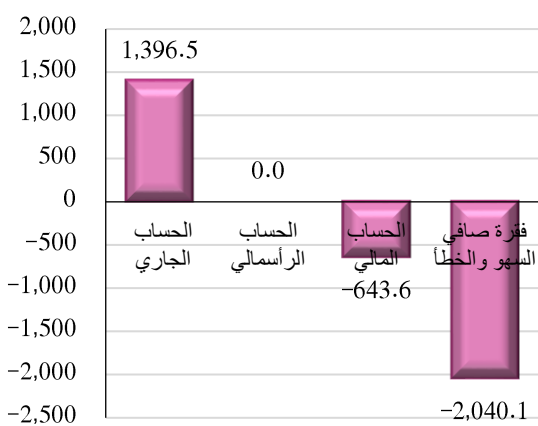
4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

سجلت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الأول من عام 2025، انخفاضاً بلغ (5526.7) مليون دولار، نتيجة لانخفاض الموجودات الأجنبية التي يديرها البنك المركزي من العملة والودائع و المشتقات المالية.

رابعاً - فقرة صافي السهو والخطأ

سجلت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الأول من عام 2025، مبلغاً قدره (2040.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر من قيمتها الحقيقية

شكل (32) ميزان المدفوعات للفصل الأول عام 2025 (مليون دولار)



بملاك العراق بنية تحتية متطورة للدفع الإلكتروني تعمل كإطار أساسي للتبادل الآلي لأوامر الدفع بين المؤسسات المالية، باستخدام شبكة آمنة وفعالة. إذ يشرف البنك المركزي العراقي ويدير حسابات التسوية بين المشاركين لضمان أمن وفعالية عمليات الدفع والمقاصة.

ويمثل نظام المدفوعات المعاصر تكراراً متطوراً للتداول النقدي. إذ تمارس خدمات الدفع من خلال المنهجيات الإلكترونية المتقدمة التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز سوق رأس المال وتعزيز تراكم رأس المال، وبالتالي ممارسة تأثير إيجابي على مسار نمو الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، يعمل هذا النظام على رفع قدرة الأفراد والمؤسسات على إدارة شؤونهم المالية، والتخفيف من أزمات السيولة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالعملية المزيفة، وبالتالي توفير حماية معززة للمستهلكين. ويتحمل البنك المركزي، جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية الأخرى، التزاماً بتثقيف العملاء والجمهور فيما يتعلق بأهمية تبني المدفوعات الإلكترونية كطريقة سريعة وأمنة وفعالة. في القسم التالي، سوف نستعرض أهم التطورات في نظام المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2025:-

ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) لهذا الفصل بنسبة (1.8%) حيث بلغت (86,991,912) مليون دينار مقارنة

بالفصل ذاته من العام السابق الذي بلغ (85,456,963.4) مليون دينار، فيما بلغ عدد تلك التحويلات (23,728) تحويل مقارنة ب (28,387) تحويل في الفصل المماثل من العام السابق أي بنسبة انخفاض بلغت (16.4%)، في حين ارتفعت قيمة التحويلات في هذا النظام بالدولار الامريكي بنسبة (43.7%) وبلغت (1614.9) مليون دولار مقارنة بالعام السابق والذي بلغ (1,123.4) مليون دولار وبواقع (902) تحويل مقابل (1276) تحويل في الفصل المماثل من العام السابق، مما يعكس تحولاً في اتجاهات العملاء نحو التداول المحلي.

- انخفضت قيمة التحويلات في نظام (C-ACH) بنسبة (9.5%) حيث بلغت (14,542,736.22) مليون دينار لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق والذي بلغت (16,057,321.73) مليون دينار فبالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) فقد بلغت (2,256,332,111) مليون دينار، أما أوامر الدفع الدائنة (CT) فبلغت (12,286,404.12) مليون دينار، أما فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي فقد انخفضت بنسبة (59.5%) إذ بلغت للصكوك الالكترونية (CH) (55.9) مليون دولار، وسجلت أوامر الدفع الدائنة (CT) انخفاضاً لتبلغ (37.1) مليون دولار مقابل (41.5) مليون دولار.

- ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (ON-US) بنسبة (12.8%) لتبلغ في هذا الفصل (20,640,667) مليون

دينار مقارنة بذات الفصل من العام السابق والبالغة (18,305,709.10) مليون دينار إذ بلغت اوامر الدفع الدائنة (CT) (19,243,180.1) مليون دينار، أما الصكوك الإلكترونية (CH) فقد بلغت (1,397,486.9) مليون دينار، أما فيما يخص التحويلات بالدولار الأمريكي، فقد ارتفعت بنسبة عالية بلغت في هذا الفصل (230.1%) لتصل إلى (151.9) مليون دولار مقابل (46.01) مليون دولار في ذات الفصل من العام السابق، وبلغت طلبات الائتمان (CT) (151.9) مليون دولار بينما لم تسجل الصكوك الإلكترونية أية تحويلات، هذا يعكس أن التعاملات الدولية ازدادت بشكل واضح، لكن ما زال الاعتماد الأكبر على التحويلات التقليدية وطلبات الائتمان، بينما الوسائل الإلكترونية لم تُستخدم تقريباً.

- اما فيما يخص التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فقد ارتفعت بنسبة

(108.7%) لتبلغ (7,384,812.7) مقارنة بالفصل السابق من العام 2024 البالغة (3,537,503.5) ما يعكس زيادة الثقة في طرق الدفع الإلكترونية الحديثة. أما التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، فقد سجلت نمواً متواضعاً بنسبة (3.65%)، مدعومة بانضمام شركة Fast Pay، على الرغم من التراجع السنوي بنسبة (3.05%) و (52.91%) لكل من التحويلات لزين كاش وناس باي. وسجلت التحويلات بالدينار العراقي لكل من: ➤ زين كاش: (1,346,876.4) مليون دينار.

➤ آسيا حوالة: (4,970.27) مليون دينار.

➤ ناس باي: (16,264.05) مليون دينار.

➤ Fast Pay: (146,209.58) مليون دينار.

وتوضح هذه الأرقام بشكل واضح التحول المتسارع نحو الأنظمة الرقمية، وتعكس الأداء المتميز للأنظمة الحديثة في تعزيز سرعة وكفاءة المعاملات المالية .

جدول (21) نظام المدفوعات العراقي للفصل الأول 2024-2025						
اسم النظام	مبالغ التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) Q12024	مبالغ التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) Q1 2025	معدل النمو %	مبالغ التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) Q1 2025	مبالغ التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) Q1 2024	معدل النمو %
نظام RTGS						
	85,456,963.4	86,991,912.12	1.8%	1,123.4	1,614.9	43.7
نظام C-ACH						
أ- أوامر الدفع الدائنة ب-الصكوك الالكترونية المجموع	11,216,970.17	12,286,404.11	9.5%	41.5	37.0	59.5%
	4,840,351.55	2,256,332.11	-53.4%	187.8	55.9	
	16,057,321.73	14,542,736.22	-9.5%	229.3	92.9	
نظام ON-US						
أ- أوامر الدفع الدائنة ب- الصكوك المجموع	15,741,590.7	19,243,180.1	22.2%	46.0	151.9	230.1%
	2,564,118.40	1,397,486.9	-45.5%	0.011	0.0	
	18,305,709.1	20,640,667.0	12.8%	46.01	151.90	
نظام IRPSI						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	3,537,503.5	7,384,812.7	108.7%			
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال						
1- زين كاش	1,389,239.8	1,346,876.40	-3.05%			
2- آسيا حوالة	3,941.07	4,970.27	26.11%			
3- ناس باي	34,541.48	16,264.05	-52.9%			
4- فاست باي	33,319.47	146,209.58	338.8%			
المجموع	1,461,041.82	1,514,320.30	3.65%			